مستشار وزارة الصناعة والتجارة الدكتور الفسيل لـ «الثورة»

توقيع المبادرة الخليجية خطوة لتفادي كارثة اقتصادية واجتماعية وإنسانية كانت ستصيب اليمن في مقتل

تنفيذ الاتفاق سيعمل على عودة النشاط الاقتصادي والتجاري وتحريك عجلة التنمية

أكد مستشار وزارة الصناعة والتجارة الدكتور طه الفسيل أن التوصل إلى حل مقبول بين الأطراف السياسية من خلال المبادرة الخليجية سيكون له مردود إيجابي على الاقتصاد الوطني .

مشيرا إلى أن الدعم الخليجي سيشكل حافزاً كبيراً للمانحين الآخرين وفي مقدمتهم الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية لدعم التنمية في اليمن.

إن توقيع المبادرة الخليجية بين الأطراف السياسية يمثل مربط الفرس والخطوة الأهم لتفادي كارثة اقتصادية واجتماعية وإنسانية حقيقية على وشك الوقوع.

كتب/عبدالله الخولاني

الدعم الخليجي سيكون حافزاً للمانحين الأوروبيين والأمريكيين والمنظمات والهيئات الدولية

● وقال الفسيل إن هذا الاتفاق سيعمل على عودة النشاط الاقتصادي والتجاري وتحريك عجلته الأمر الذي سوف يساهم بصورة كبيرة في الحد من تراجع معدل النمو الاقتصادي سواءً على المستوى الكلي (الناتج المحلي الإجمالي) أو على مستوى القطاعات الاقتصادية والحد من تفاقم عجز الموازنة العامة والبدء في الإنفاق العام الاستثماري وكذلك عودة المانحين لممارسة نشاطهم في اليمن وإعادة تحريك النشاط الاستثماري الخاص المحلي والعربي والأجنبي تدريجياً من خلال توقع استكمال أنشطة المشاريع الاستثمارية التي بدأت نشاطها قبل حدوث الأزمة السياسية الراهنة على الأقل بالإضافة إلى بدء أنشطة البناء والتشييد من خلال توقع استكمال عمليات البناء والتشييد للقطاعين العام والخاص التي توقفت بسبب الأزمة السياسية والعودة تدريجياً وإن كانت أبطاء لأنشطة السياحة الداخلية والخارجية.

وطبقا لمستشار وزارة الصناعة والتجارة فإن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لن تتعافى بصورة سريعة وإنما ستحتاج إلى فترة انتقالية قد تطول وقد تقصر وهذا يتوقف على التوافق والانسجام داخل الحكومة والعمل كفريق واحد وطبيعة الإجراءات والتدابير التي سوف يتم اتخاذها خلال الفترة الانتقالية وضمان تحقيق الاستقرار الأمني بصورة سابقة كما سبق الإشارة إليه.وكذا سرعة أداء المانحين لتقديم الدعم والمساعدات وبصورة سريعة.

وأضاف أن فشل الأطراف السياسية في تنفيذ الاتفاق سينجم عنه حدوث مزيد من التدهور في الأوضاع السياسية والأمنية سوف ينعكس بآثاره السلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والإنسانية.

ولفت الفسيل إلى أن المؤشرات الاقتصادية توضح حتى منتصف شهر أغسطس ٢٠١١م أن تحقيق قطاعات الاقتصادي اليمني معدلات نمو سلبية، بحيث تشير التوقعات إلى تحقيق الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (وبالأسعار الثابتة) معدل نمو سلبي يقدر بحوالي (-١٥٪) وذلك بسبب توقع الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية معدل نمو سلبي بلغ (-١٧٪) ولقطاع إنتاج النفط الخام معدل نمو سلبي قدر بـ (-١٤٪). وكان هذا التراجع اكبر في قطاع الصناعة، إذ يتوقع تحقيقه معدل نمو سلبي يصل إلى حوالي (-١٩٪) يليه معدل نمو قطاع الخدمات (-١٨٪) فقطاع الزراعة (-١٠٪)وبالتالي فأن استمرار الجمود السياسي خلال الفترة المتبقية سيفاقم من هذا الوضع بحيث يحقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو سلبي قد يتراوح بين ٢٠٪-٣٠٪ في العام الحالي ٢٠١١م مع احتمالات استمرار هذا النمو السلبي خلال العام ٢٠١٢م أو على الأقل تحقيق معدلات نمو متواضعة قد لا تمكن الاقتصاد اليمني من العودة إلى نفس الوضع في عام ٢٠١٠م كما أن التأثير في بعض القطاعات الاقتصادية والإنتاجية يتوقع أن يكون اكبر واشمل ومعالجة أوضاع ستكون اكبر تكلفة من حيث الوقت والمال والجهد ويأتي في مقدمة هذه القطاعات قطاع الزراعة، والأسماك، والصناعات التمويلية بما فيها الصناعات الصغيرة والمعامل وورش النجارة والحدادة وغيرها بالإضافة إلى تفاقم وضع الموازنة العامة للدولة ليس فقط في توقع ارتفاع نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإنما أيضا استمرار تناقص الإيرادات العامة وانعدام التمويل الخارجي في ظل تزايد النفقات العامة الجارية المتزامن بالجمود والتوقف التام للنفقات الرأسمالية والاستثمارية. ويعتمد ذلك بصورة أساسية على موقف الأسعار العالمية للنفط. فقد كان من الطاف الله تعالى أن ترتفع أسعار النفط اليمني المصدر بحيث تمكنت الموازنة العامة من تحقيقى زيادة في الإيرادات النفطية خلال النصف الأول من عام ٢٠١١م بنسبة ١٣,٥٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠١٠م. علماً بأن تفجير أنبوب النفط قد أضاع على الموازنة العامة أكثر من ٩٠٠ مليون دولار خلال النصف الأول من عام ٢٠١١م والذي يمثل تكلفة الفرصة الضائعة.

وذكر الفسيل انه في ظل ارتفاع سعر البنزين المباع منذ نهاية شهر يوليو ٢٠١١م، يتوقع أن يساهم ذلك في خفض دعم المشتقات النفطية خلال النصف الثاني من عام ٢٠١١م وبصورة كبيرة لكن في المقابل فأن البيانات المتاحة تشير إلى حدوث تراجع ملحوظ في إجمالي الإيرادات الضريبية من عام ٢٠١٠م (-١٢,٢٪) يمكن أن ترتفع هذه النسبة بصورة اكبر خلال النصف الثاني من العام ٢٠١١م إلى جانب تراجع كبير في إيرادات الدولة من رسوم الخدمات الأخرى المختلفة.

القطاعات الإنتاجية:

وفيما يخص القطاعات الانتاجية توقع الخبير الاقتصادي إمكانية التوقف الكامل أو شبه الكامل للمصانع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والمعامل والورش والتوقف الكامل لعملية البناء والتشييد سواءً في القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) أو في القطاعين العام والمختلط والحكومة بسبب تراجع الإيرادات العامة وتوجيهها لمواجهة النفقات الجارية من ناحية وعدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية من ناحية أخرى.

تفاقم الأوضاع الاجتماعية والمعيشية:

محذرا من ارتفاع معدل البطالة بصورة كبيرة، خاصة بين الشباب، بحيث يمكن أن يتضاعف المعدل الرسمي خلال العام ٢٠١١ ليصل إلى حوالي ٣٠٪-٣٥٪ على الأقل كنتيجة لتوقف القطاع الصناعي- أنشطة البناء والتشييد- السياحة- النقل- التجارة وغيرها وعدم مواصلة الدراسة في الجامعات والمدارس الثانوية وارتفاع معدلات التسرب من التعليم بسبب تزايد معدل الفقر وكذلك ارتفاع مستويات الفقر بصورة كبيرة بحيث قد تتجاوز نسبة الـ ٧٥٪ نتيجة تحقيق معدلات النمو الاقتصادي معدلات نمو سالبة في معظم القطاعات وتسريح العمالة وتوقف الأنشطة في مختلف القطاعات والمجالات الاقتصادية وبالتالي ارتفاع معدل البطالة.